الرقم الدولي الموحد للدوريات 0330-8987

المجلة التاريخية المغاربية

(العهدان الحديث والمعاصر)



السنة التاسعة والأربعون العـدد 186 فيفري/ شباط 2022

منشورات
مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات - تونس.

REVUE D'HISTOIRE MAGHREBINE

Numéro 186 العدد

المجلة التاريخية المغاربية

مجلة محكّمة

تأسست في أول جانفي 1974

مؤسسها أ. د. عبد الجليل التميمي

الأستاذ المتميز بكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية لجامعة تونس

– لا تتحمل المجلة مسؤولية التحاليل والآراء الواردة في البحوث المنشورة فيها.

– تصدر المجلة سنويًا في أربعة أعداد، وهي مفتوحة لكل المساهمات العلمية بالعربية والفرنسية والإنقليزية والإسبانية.

– قامت بتصفيف هذه المجلة (**السيدة هندة الغربي**) على الوحدة الإعلامية بالمؤسسة وكان السحب في 100 نسخة بالمغاربية للطباعة والإشهار–تونس في شهر فيفري / شباط 2022.

تطلب المجلة من العنوان التالي :

مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات الكائن بـ :

عمارة الامتياز –المنطقة العمرانية الشمالية– الشرقية 1/ تونس 1003

الهاتف من تونس : 71 231 444

من الخارج : 00216 71 231 444

الفاكس من تونس : 77 66 23 71 **من الخارج :** 77 66 23 71 00216

البريد الإلكتروني : /Email : fondationtemimi@yahoo.fr ; fondationtemimi@gnet.tn

كشاف الموضوعات

1- القسم العربي

الصفحة

البحوث:

- د. الزواري، محمد.- تجربة التعاضد بالبلاد التونسية من خلال سردية المذكرات 9

- د. السباعي، فوزي.- شركة "ستيل" (1961- 2002) وتجربتها في واحات الجريد وجمنة 57

- د. سعداوي، مصطفى .- الحواضر الجزائرية والثورة التحريرية (1954-1962): من الهامش إلى المركز 81

- د. قلفاط، عبد الباسط.- الصراع حول حقوق القضاء الإسلامي في الجزائر المستعمرة خلال القرن التاسع عشر 115

- د. المناري، مؤيد.- سُورُ مدينة القيروان من نهاية العهد الزيري إلى العصر الحديث.. 141

أطروحات حول المغرب العربي:

- د. الفرشيشي، عبد الستار.- الخطاب الاستعماري الفرنسي تُجاه الحركة الوطنيّة التونسيّة من 1881 إلى 1939.......................... 177

وثائق:

- الكتاني، محمد إبراهيم.- مؤتمرات جمعية طلبة شمال إفريقيا المسلمين كانت مهدا لفكرة المغرب العربي 187

ملف: السرقات العلمية:

– د. حمّاش، خليفة.– **تقويم للبحث العلمي في الجامعة الجزائرية من خلال العمل الموسوعي**.............................. 195

– د. **لواليش**، فتيحة.– **التداعيات المباشرة لقرار وزارة التعليم العالي الجزائري حول السرقات العلمية**........................ 225

– د. **الديك**، محمود أحمد.– **المجلات العلمية الإلكترونية لجامعة طرابلس وأهمية تواصلها مع المجلات الجامعية المغاربية** 231

– د. **لكريني**، إدريس.– **البحث العلمي بين محكّ الحرّيات الأكاديمية وإشكالات التّخليق** 243

– د. **قدورة**، وحيد.– **النشر العلمي في الجامعات المغاربية : الفرص والتحديات** 263

– د. **مامي**، رضا.– **السرقات العلمية وجرم التستر عليها** 287

2– القسم الفرنسي

البحوث:

– د. **الباهي**، أحمد.– **الملكيات العقارية الكبرى بإفريقية خلال العصر الوسيط الأول: التوبونيميا والتوبغرافيا** 9

– د. **منجور**، علي.– **وعد بلفور (1917) وراء مأساة الفلسطينيين** 27

- **موران**، جورج.- **وضعية النشر بين المغرب العربي وفرنسا** 41

عروض:

- **عبد الناظر،** محمد.- **نحو مستقبل أفضل لتونس** 45

سيمنارات الذاكرة:

- **بن سلامة،** رضا.- **الاختلال في الاقتصاد الكلي سنة 1986 : دراسة للأوضاع السياسية والاقتصادية في تونس** 79

- **موجز بعض البحوث المنشورة بالعربية**.......................... 141

شركة "ستيل" (1961- 2002)
وتجربتها في واحات الجريد وجمنة ([1])

فوزي السباعي
كلّيّة الآداب والعلوم الإنسانيّة بصفاقس

الشركة التونسيّة لصناعة الحليب المعروفة اختصارا باسم "ستيل"« STIL » هي شركة شبه عموميّة مختصّة بالأساس في إنتاج الحليب وتصنيعه وتوزيعه. تكوّنت بمقتضى عقد مكتوب يوم 9 نوفمبر 1960 ومسجّل بتاريخ 13 ماي 1961، وعقدت جلستها التأسيسيّة يوم 27 ماي 1961. انتظمت قانونيّا في شكل شركة خفيّة الاسم يمتلك البنك القومي الزراعي (عرف بعد ذلك بالبنك القومي التونسي ثمّ البنك القومي الفلاحي) النصيب الأكبر من أسهمها إلى جانب شركة النقل العصري ومساهمين خواص.([2]) أفلست ستيل رسميّا سنة 2005، وعاد اسمها من جديد بعد اقتناء جزء من أملاكها من قبل "شركة صنع المشروبات بتونس" « SFBT » التي يشرف عليها حمادي بوصبيع،([3]) وخصوصا بعد بروز ما يعرف بتجربة جمنة سنة 2011، هذه التجربة التي تميّزت بسيطرة أهالي البلدة على ضيعة ستيل الواقعة هناك بحجّة أنّها ملك لهم.

فأيّة علاقة بين تجربة شركة ستيل، التي هيمنت على قطاع الصناعات الغذائيّة لاسيّما في عشريتي الستّينات والسبعينات والنصف الأوّل من عشريّة الثمانينات، وبين تجربة جمنة التي يعتبرها أغلب الملاحظين مثالا للاقتصاد التضامني في فترة ثوريّة تميّزت بتراجع مكانة الدولة؟

---

(1) هذا المقال في الأصل مداخلة قدّمت يوم 3 ديسمبر 2016 بصفاقس، في إطار ندوة نظّمها مخبر المغرب العربي الذي يديره الأستاذ عبد الحميد الفهري حول موضوع: "التحوّلات الاجتماعيّة والاقتصاديّة بالواحات التونسيّة".

(2) **الرّائد الرسمي للجمهورية التونسية**، عدد 24، السنة 105، 16- 20 جوان 1961، ص. 1027- 1028.

(3) « L'action de la STIL suspendue », www.webmanagercentr.com

وما علاقة هذه الشركة، المختصّة في الأصل في تصنيع الحليب وترويجه، بقطاع التمور والنخيل في الواحات التونسيّة؟

*** شركة عموميّة أم شركة عائليّة؟**

عهد تأسيس ستيل إلى حسّان بلخوجة (أصيل بلدة رأس الجبل، 1916- 1981) وهو من المقرّبين جدّا من الرئيس بورقيبة وزوجته، وأحد أبرز اللّيبراليين المعارضين للتعاضد في أواخر الستّينات. تولّى، بعد نشاطه الدبلوماسي على رأس سفارة تونس بباريس ثمّ بمدريد، تأسيس البنك القومي الزراعي (1959)، ثمّ أشرف على بعث شركة ستيل وتسييرها. وشغل أيضا منصب رئيس مدير عام للشركة القوميّة العقاريّة التونسيّة « SNIT » وشركة صقانس (1971) وديوان التجارة، وتولّى الإدارة العامّة للشركة التونسيّة للبنك في عدّة مناسبات، وترأس جمعيّة الترجي الرياضي التونسي بطلب من الهادي نويرة وذلك من 1971 إلى 1981. وشغل عدّة مناصب وزاريّة منذ سبتمبر 1969 (الصناعة، الفلاحة، النقل والمواصلات والخارجيّة).(4)

كان حسّان بلخوجة إذن أوّل رئيس مدير عام لشركة ستيل، وظلّ هذا المنصب في الفترة البورقيبيّة حكرا على أصدقائه وأقاربه ومنهم صديقه رشيد الشطّي الذي خلفه على رأس الستيل طيلة النصف الأوّل من السبعينات، وتولّى بعد ذلك إدارة شركة "باتيمات" التي اشتغلت فيها ليلى الطرابلسي بطلب من فريد المختار، الذي شغل بدوره منصب مدير عام شركة ستيل من أواسط السبعينات إلى منتصف الثمانينات، وترأس جمعيّة النادي الافريقي. وفريد المختار هو ابن أخت حسّان بلخوجة وشقيق فتحية المختار زوجة محمد مزالي، ويرجّح أنّ وزير الداخليّة زين العابدين بن علي قام بتصفيته في حادث مرور مفتعل في أواخر ماي 1986 نظرا لعلاقته السابقة بخليلته ليلى الطرابلسي.(5)

انتقلت إدارة الستيل بعد وفاته إلى ابن أخته المختار مزالي ابن الوزير الأوّل محمد مزالي لمدّة قصيرة (جوان - أوت 1986)، وكان قبل ذلك قد شغل منصب المدير المساعد للمغازة العامة وهي إحدى فروع شركة الستيل لمدّة تسع سنوات. ويزعم محمد

(4)*La Presse de Tunisie*, 30 novembre et 1er décembre 1981.

(5)Beau (Nicolas) et Graciet (Catherine), *La régente de Carthage : Main basse sur la Tunisie*, La Découverte, Paris, 2009, p. 40- 41.

مزالي أنّه طلب من رشيد صفر وزير الماليّة إعفاء ابنه من هذا المنصب،[6] ولكنّ هذا الأخير نفى ذلك في مذكّراته.[7] تمّ إيقاف المختار مزالي في بداية شهر أوت 1986 بعيد إقالة والده من الوزارة الأولى، وطرح لأوّل مرّة مشكل سوء التصرّف في شركة ستيل، غير أنّ محمد مزالي نفى في رسالته إلى الرئيس بورقيبة، ثمّ في مذكّراته، كلّ التهم الموجّهة إلى ابنه مشيرا إلى بعض تجاوزات فريد المختار، ومبيّنا في نفس الوقت قانونيّة تمويل الستيل لبعض الجمعيّات الكبرى بالعاصمة.[8]

كانت الوظائف والمناصب تسند أحيانا في ستيل لترويض بعض المعارضين على غرار عز الدين عزوز، الذي أرسله بورقيبة بعد تبرئته في المحاولة الانقلابيّة لسنة 1962 إلى الباهي الأدغم لتشغيله في شركة ستيل فعمل موظفا في إحدى مغازاتها، ثمّ مديرا لأحد فروعها « Tunis Glaces » إلى حدّ طرده من قبل حسّان بلخوجة سنة 1965.[9] ولكن لا ننسى أنّ عز الدين عزوز كان أيضا من أقارب توفيق الترجمان صهر وسيلة بورقيبة وذلك يكفي لحصول هذا الاستثناء، وكذلك لتأكيد الفكرة التي مفادها أنّ شركة ستيل وفروعها كانت تسيّر بإشراف مباشر من قصر قرطاج، أي من الرئيس بورقيبة وخصوصا من زوجته وسيلة بن عمار، وهو ما اعترف به محمد مزالي في رسالته إلى الرئيس بورقيبة بعد هروبه من تونس حيث خاطبه قائلا: "كنت مدّة سنوات مشرفا على شركة ستيل ومسؤولا عن حسن تصرّفها".[10]

لم تعد إدارة ستيل، بعد إيقاف المختار مزالي وسجنه، تسند إلى سياسيين ورجال أعمال بارزين بل إلى مجرّد تكنوقراط لا يملكون إشعاعا سياسيّا كبيرا، ففي 11 أوت 1986 تمّ تعيين عبد الحكيم الحمروني رئيسا مديرا عاما لشركة ستيل، وهو مهندس زراعي متخرّج من جامعة ميشيغان الأمريكيّة، شغل سابقا منصب رئيس مدير عام

---

(6) مزالي (محمد): **نصيبي من الحقيقة**، دار الشروق، القاهرة، 2007.

(7) انظر مسودة مذكّرات رشيد صفر المنشورة في مدونّته :
https://rchidsblog.wordpress.com

(8) مزالي (محمد)، **رسالة مفتوحة إلى بورقيبة**، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 1988.

(9)Azzouz (Azzedine), *L'histoire ne pardonne pas. Tunisie (1938-1969)*, L'Harmattan, Paris, 2000.

(10) مزالي (محمد)، **رسالة...، نفس المصدر.**

مساعد لديوان الأراضي الدولية.(11) وتواصل نفس التوجّه في عهد الرئيس بن علي، حيث تعاقبت على رأس إدارة الستيل شخصّيات مغمورة مثل أحمد رفيق بن ابراهيم والبشير فتح الله ومحمد العربي بن خليفة وحسين سلطانة، وهو آخر رئيس مدير عام لهذه الشركة، التي ظلت كما كانت دوما تحت الإشراف المباشر للقصر وخصوصا من البشير بن عيسى أحد مستشاري الرئيس بن علي.(12)

*** شركة صناعيّة غذائيّة أم شبكة مركّبة من الفروع؟**

ظهرت ستيل في الأصل بوصفها شركة مختصّة في تصنيع الحليب وترويجه، ثمّ تطوّرت بصفة سريعة وعجيبة مستفيدة من دعم الدولة، ومن وجود إطار تشريعي ومالي ملائم أهّلها لتكون شركة احتكاريّة مهيمنة على قطاعات عدّة. ونذكر من بين أولى الإجراءات التي اتّخذتها الدولة لفائدتها، تمكينها منذ أكتوبر 1961 من الإشراف على تصفية "الشركة التونسيّة للتجهيز وإدخال الطرق العصريّة في ميداني الصناعة والفلاحة " (STEMIA)، واستغلال مشروعها وتجهيزاتها، وخصوصا مستودعات التبريد الكائنة بميناء تونس.(13)

تعتبر شركة ستيل مثالا لشركة صناعيّة غذائيّة تعرّف نفسها في لوحاتها الإشهاريّة على أساس أنّها مركّب إنتاج وتوزيع للمواد الغذائيّة، وتحوّلت إلى تكتّل شركات ذات

(11) « Une approche du privé dans la gestion d'une entreprise », *L'Action*, 11 janvier 1987.

(12)Mokaddem (Habib), « Leila Ben Ali, première drame de Tunisie », *L'Audace*, nº 73, mars 2001.

(13) تكوّنت "الشركة التونسيّة للتجهيز وإدخال الطرق العصريّة في ميداني الصناعة والفلاحة" société tunisienne d'équipement et de modernisation industriels et agricoles سنة 1950، وأقرّ أمر 31 مارس 1961 أن تسترجع الدولة التصرّف في الشركة وقتيّا وأن تعهد باستغلال المشروع للجنة تصرّف يرأسها حسان بلخوجة مدير البنك الزراعي القومي، ثمّ تمّ تنقيح هذا الأمر في 31 أكتوبر 1961 لتمكين شركة ستيل من التصرّف في مشروع هذه الشركة وتصفيتها. انظر:

- **الرائد الرسمي التونسي**، عدد 46، 27- 31 أكتوبر 1961.

أنشطة متنوّعة « Conglomérat »،[14] ونذكر من بين الفروع المرتبطة بالشركة الأمّ:

– شركة مثلّجات تونس « Tunis Glaces » بالشراكة مع المجمع الفرنسي Gervais-Heudebert لاستغلال الفوائض المتأتيّة من تصنيع الحليب.[15]

– شركة التوريد والترويج للمواد الغذائيّة والصحيّة "سيدباد" SIDPAD التي تكوّنت في 8 فيفري 1962 بالشراكة مع السويسريين،[16] وهي التي عرفت لاحقا باسم "نستلي تونس".

– شركة "المغازة العامة" Magasin Générale التي أصبحت تابعة لشركة ستيل منذ سنة 1964، وكانت لها فروع تجاريّة بتونس والمنزه وسيدي بوسعيد وسوسة والمنستير وقابس.[17]

– نزل الصحراء بالاص في نفطة، وقد دشّنه بورقيبة سنة 1973 وحوّله فريد المختار إلى شركة خفيّة الاسم سنة 1977، ونزل العرائس في جبل زغوان « Les Nymphes ».

– شركة المياه المعدنيّة "عين أقطر".

انطلقت الستيل بمصنع واحد للحليب هو مصنع باب سعدون الذي تبلغ طاقته الإنتاجيّة 3 ملايين لتر سنويّا، ثمّ أحدثت مصنعين آخرين بالعاصمة وصفاقس، كما أصبحت تملك ثلاثة مراكز كبرى لتجميع الحليب بكلّ من باجة وتينجة والجديّدة فوصل إنتاجها من الحليب إلى 64.5 مليون لتر سنة 1989، إضافة إلى 200 مليون علبة

---

(14) Battesti (Vincent), *Les oasis du Jérid : des révolutions permanentes ?*, CIRAD , Montpellier, 1977, p. 12- 13.

(15) *Jeune Afrique*, n° 115, 31 décembre 1962- 5 janvier 1963.

(16) حول تكوين "سيدباد" « Société d'importation et de diffusion de produits alimentaires et diététiques » انظر:

– **الرائد الرسمي التونسي**، عدد 17، 27-30 مارس 1962.

(17) "بطاقة تعريف الشركة التونسيّة لصناعة الحليب"، **تونس الاقتصاديّة**، عدد 7، جانفي 1974.

ياغورت و500 طن من الزبدة وغيرها من مشتقات الحليب.[18] وكانت شركة ستيل تتحكّم في أكثر من نصف إنتاج الحليب التونسي، وتنفرد باحتكار التصنيع والترويج وكذلك بتوريد مسحوق الحليب والزبدة، وذلك إلى حدّ سنة 1978 تاريخ تأسيس شركة Tunisie Lait "حليب تونس" بسيدي بوعلي (عرفت بعد ذلك باسم ألبان، وأبرمت شراكة مع شركة كانديا الفرنسية)، التي تقاسمت معها سوق الحليب وامتياز الاحتكار.[19]

تمتلك الشركة علاوة على ذلك معملا للمصبّرات الغذائيّة، ومعملا لتكييف التمور، ومحطة لتكييف الغلال والخضر، وعددا من مخازن التبريد العصريّة.[20] وتمتلك ستيل أيضا ضيعة في ضاحية الدندان مخصّصة لإنتاج البيض وتربية الدواجن الهولنديّة المعدّة للاستهلاك الداخلي.[21] وقامت في عهد فريد المختار بفتح ثلاث نقاط لبيع الخضر والغلال في باب الفلّة وباب العسل وشارع محمد الخامس، وتمّ تكليف الشركة بتزويد البلاد بمادتي البطاطا والموز وتوفير الخضر والغلال والبقول للمستهلك بأسعار منخفضة للحدّ من المضاربة.[22] وتتولّى الستيل إلى جانب الخواص شراء الطماطم من المنتجين الريفيين لتضعها على ذمّة مصانع التصبير، كما تتكفّل بترويج المنتوجات التي يستوردها ديوان التجارة كالغلال والفواكه الجافة.[23]

اهتمّت الستيل منذ الستّينات بتصدير الخضر والغلال إلى أوربا عبر ميناء مرسيليا، حيث كانت تشتري هذه المنتوجات وتقوم بوسقها إلى الخارج، كما تقوم بتحويل بعضها إلى مصبّرات مثل المشمش والقنّارية ومربّى التين الشوكي. وقامت سنة 1962 بتصدير 15 ألف طن من القوارص من جملة 25 ألف طنّ أنتجتها البلاد، و1200 طن من

---

(18) "الشركة التونسيّة لصناعة الحليب"، **الشروق**، 12 فيفري 1990.

(19) تقرير صادر عن شركة "حليب تونس" في ديسمبر 2007.

(20) "بطاقة تعريف الشركة التونسيّة لصناعة الحليب"، **تونس الاقتصاديّة**،عدد 7، جانفي 1974.

(21) *Jeune Afrique*, n° 115..., *op. cit.*

(22) "لقاء مع الرئيس المدير العام للشركة التونسيّة لصناعة الحليب فريد المختار"، **العمل**، 25 سبتمبر 1977.

(23) « Grandeurs et servitudes de l'Etat commerçant », *Faiza*, n° 56, mars- avril 1967.

المشمش وألف طن من القنارية إضافة إلى البطاطا والجزر والثوم.[24] ورغم أنّ التجارة الخارجيّة كانت تحت إشراف الدواوين الحكوميّة (ديوان الحبوب وديوان الزيت وديوان النسيج وديوان التجارة)، فإنّ بعض الأنشطة تمّ منحها للشركات العموميّة أو شبه العموميّة مثل شركة ستيل التي احتكرت امتياز تصدير التمور وتوريد الخمور، في حين أنّها لا تتمتّع باحتكار تصدير القوارص بل تتقاسم السوق مع المصدّرين الخواص.[25] ومنحت شركة ستيل سنة 1966 امتياز احتكار توريد البضائع المتّصلة بميدان الرياضة والترفيه وترويجها بواسطة المغازات التابعة لها.[26]

*** شركة تجاريّة أم تنمويّة؟**

وظّفت ستيل لخدمة القطاع العام، وكانت تخضع لتوجيهات السلطة السياسية في مجال الإنتاج والتخزين وتعديل السوق، وذلك بقطع النظر عن هاجس الربح وضغوطات حسن الإدارة والتصرّف.[27] نجد تأكيدا لهذا التوجّه في تصريحات بعض المشرفين على تسيير هذه الشركة على غرار رشيد الشطّي الذي ذكر أنّ ستيل ليست شركة تجاريّة فقط بل لديها واجبات اقتصاديّة واجتماعيّة تسعى إلى تحقيقها،[28] وفريد المختار الذي صرّح أنّ دور الشركة اجتماعي أكثر منه اقتصادي وتجاري.[29]

تنطبق هذه الملاحظات بالخصوص على النشاط الأصلي لشركة ستيل المتّصل بقطاع الحليب، حيث حاولت تحفيز الفلاحين على الاستثمار في قطاع تربية الأبقار بأن وفّرت لهم سنة 1962 سعرا مناسبا حدّد بخمسين مليما للتر الواحد،[30] إلّا أنّ هذا السعر لم يتطوّر بنسق مواكب لارتفاع أسعار العلف حيث لم يتجاوز سنة 1975 62

---

(24) *Jeune Afrique*, nº 115…*op. cit.*

(25) Asselain (Jean Charles), « La réformes des structures commerciales en Tunisie depuis 1962 », *AAN*, vol. 8, nº 38, 1969, CNRS- CRAM, Paris, 1970.

(26) *Board of trade journal*, 21 octobre 1966, p. 1031.

(27) تقرير صادر عن آخر جلسة عامّة عقدتها شركة ستيل بتاريخ 25 جانفي 2005، انظر: موقع أخبار البورصة التونسيّة https://www.tustex.com

(28) *L'Action*, 25 février 1971.

(29) **العمل**، 25 سبتمبر 1977.

(30) *Jeune Afrique…op. cit.*

مليم/لتر وهو مبلغ لا يغطّي تكاليف الإنتاج حسب جلّ المنتجين، فلم يوفّروا للشركة سوى 6 ملايين لتر مقابل 11 مليون لتر سنة 1971.(31)

بيّنت دراسة هولنديّة في منتصف السبعينات أنّ إنتاج الحليب كان نشاطا غير مربح بالنسبة إلى ستيل باعتبار أنّ ثمن تكلفة الإنتاج يبلغ 62 مليم/اللتر الواحد (1975)، وإذا أضفنا إلى ذلك معاليم النقل والتخزين والتعليب، يصل سعر التكلفة إلى 114 مي/ل، في حين يبلغ ثمن البيع للعموم 84 مي/ل.(32) وبالفعل فإنّ سعر الحليب حافظ على استقراره نسبيّا حيث مرّ من 60 مي/ل سنة 1955 إلى 72مي سنة 1962، ووصل إلى 76 مي سنة 1967 و84 مي سنة 1975، وكان سعر الزبدة التي تنتجها ستيل منخفضا إذ بلغ سنة 1967 200مي للكلغ الواحد. ويفسّر ذلك بدعم الدولة لمادّة الحليب، وبامتلاك الشركة لعدّة أنشطة إضافيّة مربحة إذ بلغت مداخيلها سنة 1962 من تصدير القوارص والغلال والمصبّرات مليون دينار،(33) ورغم ذلك يرى البعض أنّ ستيل تتعمّد خلط الحليب الطريّ بالحليب المجفّف الذي تحتكر توريده، وهو ما ساعدها على ضمان أسعار منخفضة بالنسبة إلى المستهلك.(34)

أمّا بالنسبة إلى قطاع التمور فإنّ مرابيح شركة ستيل بلغت 337 ألف دينار بين 1963 و1970 حسب تصريح رشيد الشطّي، ولكنّها قامت في نفس الوقت باستثمارات تنمويّة في الجنوب التونسي بلغت قيمتها 775 ألف دينار، وتمثّلت في زراعة 44.500 نخلة منذ 1966 وحفر آبار عدّة توفّر 3821 لتر/الثانية وتخصيص 395 هكتار لزراعة الخضر. وإذا طرحنا جملة المداخيل المذكورة، فإنّ حجم الاستثمار الحقيقي يكون في حدود 438 ألف دينار، وهو مبلغ يسهل تعويضه عند دخول النخيل المغروسة مرحلة الإنتاج الكامل انطلاقا من منتصف الثمانينات.(35) إلّا أنّ هذه التاريخ تزامن مع بداية تراكم المشاكل والصعوبات التي أدّت إلى تقسيم الشركة، ثمّ إلى إفلاسها.

(31) Kassab (Ahmed), « Types d'élevage bovin en Tunisie », *Méditerranée*, tome 29, 2/1977, p. 20.
(32) Thio (K. S.), *L'efficacité de la planification agricole en Tunisie*, H. Veenman et Zonen B. V, Wageningen, 1979.
(33) *Jeune Afrique…op. cit.*
(34) « Grandeurs et servitudes de l'Etat commerçant », *Faiza…op. cit.*
(35) *L'Action*, 25 février 1971.

*** كيف تمّ تفتيت الشركة والقضاء عليها في عهد الرئيس بن علي؟**

تضخّمت شركة ستيل خلال مرحلة رئاسة فريد المختار بالخصوص، ونذكر من بين الأمثلة المعبّرة عن ضخامة هذه الشركة:

– مرّ رأسمال الشركة من 50 ألف دينار سنة 1961 إلى 900 ألف دينار سنة 1972، ووصل إلى خمسة ملايين ومائتي ألف دينار سنة 1981، أي أنّه تضاعف أكثر من 100 مرّة خلال عشرين سنة.

– كانت تتحكّم في 76٪ من الإنتاج الوطني للحليب و60٪ من إجمالي إنتاج مشتقات الحليب.

– كانت تملك 12٪ من المساحة الجمليّة للواحات بنفزاوة والجريد وثلث الواحات العصريّة.(36)

– كانت تشغّل في أواخر الستّينات وبداية السبعينات حوالي 400 عامل، وتضاعف عدد العمّال 10 مرّات في منتصف الثمانينات، ووصل عددهم بعد تقسيم الشركة إلى 1850 عامل (1990)، ليستقرّ في حدود 1280 عامل عند إفلاسها وتصفيتها سنة 2005.

قرّر الرئيس بن علي نتيجة لذلك إعادة هيكلة شركة ستيل وتقسيمها إلى ثلاث شركات مستقلة:

– ستيل الحليب: تتكوّن من ثلاث مركزيّات للحليب (مركزيّة باب سعدون ومركزيّة صفاقس ومركزيّة تونس الميناء).

– المغازة العامّة.

– ستيل التمور: وهي "شركة التنمية الفلاحيّة والتمور" "Société de développement agricole et de dattes" المعروفة اختصارا باسم SODAD.(37)

(36) Cherif (Abdallh) et Kassah (Abdelfattah), « Aménagement des campagnes tunisiennes, enjeux et contradictions », *Bulletin de l'association de géographes français*, 68ème année, 1991- 4, p. 292 – 293.
(37) *La Presse*, 22 mai 1988.

يبدو جليّا أنّ هذا الإجراء لم يكن يهدف إلى إنقاذ هذه الشركة الوطنيّة بعد أن تراكمت فيها الاختلالات ومظاهر سوء التصرّف، وإنّما كان مجرّد تمهيد للقضاء عليها والتفويت في فروعها وخوصصة القطاعات التي كانت تشرف عليها. ويفهم ذلك في إطار سياسة الإصلاح الهيكلي التي شرع في تطبيقها في النصف الثاني من الثمانينات، والتي تقوم على التخلّي التدريجي عن بعض مؤسّسات القطاع العام وتحرير السوق وفتحها أمام الرأسماليين الخواص، والحدّ من تدخّل الدولة عبر تخفيض الاعتمادات المخصّصة لصندوق الدعم واتّباع سياسة تقشّف للضغط على التكلفة والمصاريف.[38]

اعتمدت الدولة كذلك سياسة لامركزيّة في قطاع الحليب تقوم على تنويع مراكز الإنتاج في الجهات، وفتح المجال للمبادرة الفرديّة الخاصّة، فبعد أن كانت الستيل تتمتّع بامتياز احتكار صناعة الحليب بمفردها، ثمّ مع شركة "حليب تونس" (1978)، ظهرت شركات جديدة منافسة لها في هذه الميدان وموزّعة في مختلف مراكز الإنتاج والاستهلاك: "لينو" في بوسالم و"دليس دانون" في سليمان ثمّ في سيدي بوزيد و"فيتالي" في المهدية و"أغروماد" في صفاقس و"سوريل" في مدنين وبن عروس و"ناتيلي" في بنزرت.[39] دخلت ستيل الحليب في أزمة خانقة نتيجة فقدان دعم الدولة، وخروج الأنشطة التجاريّة الإضافيّة عن إشرافها المباشر، واحتداد المنافسة الخاصّة المرتبطة بتحرير القطاع، وتضخّم عدد العمّال. ومن مظاهر هذه الأزمة غلق مصنع ميناء تونس ودمجه في مركزيّة باب سعدون، وانهيار الإنتاج بمركزيّة صفاقس التي لم توفر سنة 2003 سوى 10% من الإنتاج الجملي للشركة، فتمّ غلقها سنة 2004، وظلّ مركز الإنتاج بباب سعدون وحده صامدا إلى أن تمّ التفويت فيه إلى شركة "مشروبات تونس" بمبلغ 6.6 مليون دينار، كما تمّ بيع نزل زغوان بمبلغ 800 ألف دينار.[40]

---

(38)"حوار مع البشير فتح الله الرئيس المدير العام لشركة ستيل"، **الرأي العام**، 18 جوان 1994.

(39) Khamassi- el Efrit (F) et Hassainya (J), « La filière lait en Tunisie : une dynamique de croissance », *Options méditerranéennes*, nº 2, 2001.

- Rapport publié par « Lactimed », novembre 2013.

(40) تقرير صادر عن آخر جلسة عامّة عقدتها شركة ستيل...**نفس المصدر**.

أصبحت شركة ستيل مستهدفة من قبل مافيا الفساد المتجسّدة في العائلة الحاكمة بتونس، ونكتفي هنا بذكر بعض الأمثلة التي تؤكّد نهب أصهار الرئيس بن علي لشركة ستيل بعد إغراقها في المشاكل والديون:

– كان سليم شيبوب يأخذ عمولة مقابل كلّ كميّة من مسحوق الحليب تستوردها شركة ستيل.

– فرض صخر الماطري سنة 2006 على البنك القومي الفلاحي وشركة ستيل التخلّي عن أسهمهما في نستلي التي تمثّل 40.6 % من أسهم الشركة، وقام بشرائها بمبلغ 4.5 مليون دينار (تساوي 3 مليون أورو آنذاك). وفي سنة 2008 قرّرت مجموعة صخر الماطري بيع أسهمها للسويسريين بمبلغ 23 مليون أورو، محقّقة حوالي 20 مليون أورو من الأرباح من خلال هذه المضاربة المافيوزيّة. وحتّى بعد أن باع أسهمه لشركة نستلي، فإنّ منصف الماطري والد صخر ظلّ في مجلس إدارة الفرع التونسي إلى سنة 2011.[41]

– تمّ سحب رخصة توريد الموز من شركة ستيل ليتمّ منحها إلى منصف الطرابلسي صهر الرئيس بن علي، كما استولى الطرابلسيّة على رخصة توريد المشروبات الكحوليّة وترويجها، بل وحتّى على التجارة الموازية للخمور.[42]

*** كيف تسرّبت ستيل إلى قطاع التمور؟**

يذكر البعض أنّ والي قفصة عبد السلام غديرة هو الذي شجّع ستيل على الاستثمار في قطاع النخيل والتمور بالجريد ليقطع الطريق أمام انتشار التعاضد في جهته، وأنّه كان يبرّر موقفه أمام أحمد بن صالح بالقول إنّ تجربة ستيل خير مثال للتعاضد الناجح، وهو ما يفسّر مجازاته بتعيينه سنة 1969 واليا على سوسة (بقي بها عاما واحدا ثمّ خلفه أحمد بلّونة).[43] وبقطع النظر عن هذا الرأي الذي بالغ ربّما في إبراز دور هذا الوالي،

---

(41) *Duparc (Aghathe),* « Comment Nestlé s'est fait racketter par le clan Ben Ali », *Le Monde*, 7 février 2011.

(42) Belkhodja (Abdelaziz), « Le véritable nature du régime Ben Ali », https://danactu-resistance.over-blog.com

(43) Bergaoui (Mohamed), « Abdessalam Ghedira, ancien gouverneur », *http://www.leaders.com.tn*, 11 aout 2009.

فإنّ شركة ستيل كانت مهيّأة منذ البداية لأن تكون قطبا كبيرا في مجال الصناعات الغذائيّة حيث نصّ قانونها الأساسي على أنّ الغرض من بعث هذه الشركة يتمثّل في ما يلي:

- إحداث واستغلال معمل للحليب قصد تعقيمه وتطهيره وصنع المنتوجات المستخرجة منه.

- إحداث شبكة للنقل لجمع الحليب وتوزيعه مع المنتوجات المصنوعة منه.

- إحداث واستغلال مخازن للتثليج.

- توريد البقر الحلوب الأصيل وذلك إمّا لبيعه لمنتجي الحليب أو لمربّين جدد أو لاستبقائه لخاصّة نفسها.

- القيام بجميع العمليّات التجاريّة والصناعيّة والماليّة والعقاريّة والخاصّة بالمنقولات التي تتّصل بصفة مباشرة أو غير مباشرة بالأهداف المذكورة بالفقرات الأربع السابقة.(44)

وعندما توسّع نشاط شركة ستيل، وتسرّبت إلى قطاع التمور وغيره من القطاعات، تغيّر قانونها الأساسي سنة 1972، حيث أصبحت تهدف فضلا عن نشاطها الأصلي إلى: "توريد وتصدير وشراء وتحويل وتكييف وحمل ووسق وبيع جميع المنتوجات الفلاحيّة والغذائيّة بالبلاد التونسيّة وخارجها".(45) وتواصل هذا التوجّه في عهد فريد المختار، إذ نصّ القانون الأساسي المعدّل في أكتوبر 1981 بمناسبة الترفيع في رأسمال الشركة إلى أنّ نشاطها يشمل إلى جانب صناعة الحليب وتوريد الأبقار "التوريد والتصدير والشراء والتحويل والتكييف والترحيل والعبور والبيع لكلّ المنتوجات الفلاحيّة والغذائيّة بالبلاد التونسيّة وخارجها".(46)

---

(44) **الرّائد الرسمي للجمهورية التونسية**، عدد 24، السنة 105، 16- 20 جوان 1961، ص. 1027- 1028.

(45) **المصدر نفسه**، عدد 49، السنة 115، 5- 8 ديسمبر 1972، ص. 1877.

(46) **المصدر نفسه**، عدد 82، 22 ديسمبر 1981، ص. 3178.

وكانت الدولة التونسيّة تتولّى سنويّا ضبط أسعار التمور، وتحرص على إبقائها في مستويات منخفضة حتّى يتسنّى ترويجها بالخارج وتوفير العملة الصعبة، وهو ما استفاد منه المصدّرون الخواص وجلّهم من صفاقس والساحل. وعملت الدولة مع انطلاق سياسة التعاضد على إعادة تنظيم تجارة التمور عبر عدّة إجراءات قانونيّة استفادت منها شركة ستيل الناشئة، ونذكر منها:

– قانون 14 نوفمبر 1963 الذي نصّ في فصله الأوّل على أنّه "لا يمكن الاتّجار في جميع أنواع التمور إلّا بواسطة الشركتين الجهويتين للتجارة بقابس وقفصة"، ونصّ في فصله الرابع على ما يلي: "تسلّم الشركتان الجهويتان للتجارة بقابس وقفصة إلى الشركة التونسيّة لصنع الحليب (ستيل) كميّة من التمور من نوع دقلة النور لتتولّى تصديرها. ويعيّن مقدار هذه الكميّة سنويّا باتّفاق بين الشركتين الجهويتين للتجارة بقابس وقفصة وبين الشركة التونسيّة لصنع الحليب (ستيل)".[47]

– قرار مؤرّخ في 3 أكتوبر 1966، نصّ في فصله الثالث على ما يلي: "يمكن للصناعيين المحترفين... أن يتزوّدوا لدى الشركة التونسيّة لصناعة الحليب من التمور المعبّر عنه بالأرفع بسعر 15.700 د لصنع الطرود العائليّة".[48]

– قانون 14 جانفي 1971 الذي ألغى أمر 14 نوفمبر 1963، ونصّ على أنّه وبصفة انتقاليّة لا يمكن تصدير دقلة النور أثناء موسم 1970–1971 إلّا من طرف الشركة التونسيّة لصناعة الحليب.[49]

وتواصل احتكار ستيل لتصدير التمور إلى سنة 1974 تاريخ إنشاء "المجمع المهني المشترك للتمور" وهي مصلحة عموميّة تشرف على تنظيم هذا القطاع من دون أن يؤثّر ذلك كثيرا على الامتيازات التي تتمتّع بها شركة ستيل. وقد احتجّ فلاحو الجريد في شهر جوان من سنة 1966 على هيمنة ستيل على تجارة التمور ممّا استدعى تحوّل أحمد بن

---

(47) **المصدر نفسه**، عدد 54، السنة 107، 15– 19 نوفمبر 1963، ص. 1779.

(48) **المصدر نفسه**، عدد 43، 4– 7 أكتوبر 1966، ص. 1828. ألغي هذا القرار بقرار جديد صدر في 15 ديسمبر 1967، ولكنّ ستيل حافظت على نفس الامتياز المذكور مع زيادة ثمن القنطار إلى 18.700 د.

(49) **المصدر نفسه**، عدد 03، السنة 114، 15– 19 جانفي 1971، ص. 49.

صالح إلى هناك لدعوتهم إلى التعامل مع هذه الشركة مستعملا لغة الإقناع والتهديد، ولم يتم تحرير تصدير التمور إلّا ابتداء من منتصف السبعينات.[50]

*** ستيل في الجريد:**

يتّضح إذن أنّ حضور الستيل في الجريد سابق لحضورها في نفزاوة، إذ يعود إلى سنة 1962، وكان مقتصرا في البداية على تسويق التمور. وسوّغت الدولة سنة 1964 بعد تأميم أراضي المعمّرين أكبر الضيعات الاستعماريّة بالجريد إلى شركة صنع الحليب، وهي "ضيعة الواحة" شمالي الحامة ومساحتها 120 هكتارا، ثمّ أصبحت تملك 11 ضيعة موزّعة على خمس مناطق كبرى: 4 منها بين دغومس ونفطة (دغومس ستيل، وادي الكوشة، مراح لحوار، زعفرانة) والخامسة تضمّ الواحات الموجودة شمال شرقي الحامة.[51] وتضاعفت المساحة التي تستغلها ستيل 10 مرات في ظرف عشرين سنة لتصل إلى 1250 هكتارا سنة 1984 أي ما يعادل 17.5 % من جملة المساحة الجمليّة في كامل الجريد. وقامت بغراسة آلاف النخيل بطرق عصريّة، وحفر أكثر من عشرين بئرا ارتوازيّة توفّر 975 ل/ث، وهو ما يفوق إجمالي حجم المياه المتوفّرة للواحتين الرئيسيتين بالجريد.[52] وأنشأت مصنعا لتكييف التمور ومخزنا للتبريد، وكانت الستيل علاوة على ذلك أكبر منتج للعلف، وأوّل مربّ للماشية، وصاحبة أكبر نزل سياحي بالجهة.[53]

وقد أشاد الرئيس بورقيبة سنة 1968 بما قامت به شركة ستيل بقيادة حسّان بلخوجة في الجريد، حيث قطعت الطريق أمام المضاربين الذين كانوا يشترون التمور من

(50) *Annuaire de l'Afrique du nord*, vol. 5, 1966, CNRS- CRAM, Paris, 1967, pp. 519.
(51) Conforti (Jacques) et autres, *Zonage des oasis du Jérid*, Gridao, Montpellier, s.d., p. 105.
(52) Attia (Habib), « Etatisation de l'eau dans les oasis du Jérid tunisien. Lecture d'une dépossession», *Annuaire de l'Afrique du nord*, XXII, CNRS, 1983, p. 372.
(53) القاصح (عبد الفتاح): **التحوّلات الاقتصاديّة والاجتماعيّة في الواحات القاريّة: دراسة في الجغرافيا الزراعيّة**، شهادة التعمّق في البحث، كليّة العلوم الإنسانيّة والإجتماعيّة، تونس، 1985، ص. 117 وما يليها.

المنتجين مقابل تسبقات ماليّة ضعيفة، ويعيدون بيعها إلى تجّار مرسيليا محقّقين بذلك أرباحا هائلة. ولكنّ الأمور تغيّرت بدخول الستيل إلى ميدان التمور، حيث ضخّت استثمارات طائلة مكّنت من تزايد مداخيل المنتجين، وإحياء الأراضي وغراستها، وتحسين جودة التمور، وفتح أسواق خارجيّة جديدة، وإدخال بعض الزراعات مثل البطاطا. واعتبر أنّ حسّان بلخوجة "منقذ الجريد"، كما اعتبر أنّ استثمارات الستيل أكثر أهميّة من اكتشاف آبار نفطيّة.(54) وربّما تتناقض هذه المعطيات مع ما ذكرناه سابقا حول احتجاج بعض الفلاحين بالجريد سنة 1966 ضدّ هيمنة شركة ستيل، ولكنّ ذلك لا ينفي أهميّة الدور الذي قامت به الشركة في تنمية الجنوب وخدمة الاقتصاد الوطني في ظلّ محدوديّة الادّخار الفردي، وهو تقريبا نفس ما توصّل إليه بعض الباحثين الجدّيين مثل أندريه لويس في دراسة نشرت في نفس السنة (1968).(55) ونجد شهادة أخرى تؤكّد أن شركة ستيل لم تقم بدورها في التنمية الاجتماعيّة المحليّة رغم ضخامة مداخيلها، حيث ذكر محمد مواعدة، الذي شغل منصب رئيس بلديّة نفطة في الستّينات، أنّه طلب من حسّان بلخوجة أن تساهم الستيل بنسبة مئوية في تمويل ميزانيّة بلديّة نفطة، وهو مطلب قدّمته أيضا كلّ بلديّات الجريد، لكنّه رفض. وذكر أيضا أنّ بلخوجة عيّن أحد أقاربه على رأس نزل "الصحراء بالاص" بنفطة، فعمد إلى انتداب عدّة عمّال من قرية رأس الجبل مسقط رأسه في حين كان أبناء نفطة يعانون البطالة.(56)

بعد إفلاس شركة ستيل، تمّ تسويغ أراضيها بالجريد لفائدة أربع شركات للإحياء والتنمية: شركة "الحرشاني للتمور" وهي على ملك رشاد الحرشاني ابن عمّ عامر الحرشاني كاتب الدولة سابقا والخبير في الموارد المائيّة، وشركة "مراح لحوار" وشركة "الجنّة" وشركة "زعفرانة". وتمّ توزيع 400 هك من الأراضي لفائدة عمّال ستيل وغيرهم

---

(54) خطاب الرئيس الحبيب بورقيبة أمام أعضاء اللجنة المركزيّة للحزب الاشتراكي الدستوري بتاريخ 27 جانفي 1968.

(55) Louis (André), « Aux Nefzaouas : le palmier et les hommes. Du semi- nomadisme à la sédentarisation », in *IBLA*, vol. 31/ 122, 1968, p. 343.

(56) "ذكريات محمد مواعدة"، **الشروق**، 22 مارس 2017. كان محمد مواعدة على خلاف مع حسّان بلخوجة بسبب تباين موقفهما من التعاضد، حيث كان بلخوجة من أنصار الانفتاح الليبرالي، في حين كان مواعدة محسوبا متحمّسا للتعاضد ومناصرا لأحمد بن صالح.

من المنتفعين على وجه الكراء.(57) وتفجرّ غداة الثورة المشكل العقاري بالجريد بحدّة في منطقة لا "تمتلك رصيدا عقاريّا" باعتبار أنّ حوالي 97 % من الأراضي تابعة للدولة، ومن علامات هذا المشكل تضخّم التحوّز العشوائي الذي طال 10 آلاف هكتار، وهو ما يشكّل مأزقا عويصا يصعب حلّه.(58)

وقد حاول أهالي عمادة بوهلال من معتمديّة دقاش منذ أفريل 2011 الاستحواذ على واحة "سدّادة" التي كانت تحت تصرّف ستيل ثمّ شركة الحرشاني، وقام المعتصمون بتقسيمها سنة 2013 بالقرعة بين 142 شابّا، ولكنّ الخلافات الداخليّة خصوصا منذ سنة 2016 حالت وإنجاح هذه التجربة التي لم ترتق، بحكم خصوصيّات الوضع العقاري والاجتماعي في الجريد، إلى مستوى تجربة جمنة.(59)

*** ستيل في جمنة 1972- 2002:**

نشير في البداية إلى أنّ ظاهرة الاستعمار الزراعي في جهة نفزاوة بدأت بصفة متأخّرة نسبيّا في عهد المقيم العام لوسيان سان الذي كان يولي اهتماما خاصّا لتخوم تونس الجنوبيّة، واقتصرت في البداية على ضيعة استعماريّة واحدة ظهرت بعد تفويت الإدارة الاستعماريّة سنة 1922 في أراضي شاسعة كائنة في وادي المالح تصل مساحتها إلى 900 هكتار لفائدة بعض المغامرين الفرنسيين منهم Merillon وهو دكتور في الحقوق وإليه ينسب البرج المحصّن المشيّد في جمنة، والدوق De Clermont-tonnerre والبارون D'Aiguy. كوّن هؤلاء المستوطنون الجدد شركة SCAST "الشركة التجارية والفلاحية للجنوب التونسي" التي أنشأت ضيعة عصريّة لإنتاج دقلة النور عهدت إدارتها، بعد فترة من تكوينها، إلى البلجيكي Maus de Rolley.(60) وتحتفظ الذاكرة المحليّة باسم هذا البارون إلى حدّ بداية الاستقلال حيث كانت تعرف باسم

(57) "97 % من أراضيها ملك للدولة...توزر...بلا رصيد عقاري"، **الشروق**، 13 مارس 2019.

(58) **المرجع نفسه**، شهادة الأستاذ ياسين برّاني رئيس جمعيّة إرادة للتنمية بتوزر.

(59) استقينا بعض المعطيات حول هذه التجربة من موقع "أحرار بوهلال سدّادة" بشبكة التواصل الاجتماعي.

(60) Gandini (Jacques), *Pistes du sud tunisien à travers l'histoire*, Extrême Sud Editions, Paris, 2004.

"ضيعة ديقيل" حين زارها الرئيس بورقيبة في ديسمبر 1957، وانبهر ومرافقوه بما فيها من وسائل عصريّة لريّ النخيل وتصبير التمور وتكييفها وإعدادها للتصدير.[61] وتعرف هذه الضيعة أكثر باسم ضيعة "المعمّر" في إحالة ذكيّة من الذاكرة المحليّة إلى هذا المستعمر الغريب والمجهول الذي استولى على أرض الأجداد، ولا يشمل هذا الاسم النواة الأولى لضيعة وادي المالح فقط، بل يشمل كلّ الأراضي التي تمّ الاستيلاء عليها في جمنة من قبل المستعمر الفرنسي، ثمّ من قبل الدولة التي فوّتت فيها لشركة ستيل كما سنبيّن، وهي تقع على جانبي الطريق الفاصل بين قبلّي ودوز مرورا بجمنة.[62]

تمكنت هذه الشركة من حفر ثلاث آبار ارتوازيّة، وإنجاز عدّة أشغال للتهيئة الترابيّة وتصريف المياه، فوصل عدد النخيل المنتجة لدقلة النور في ضيعة "سكاست" إلى 4500 نخلة على مساحة 45 هكتار بين وادي المالح وجمنة، وتوسّعت هذه المساحة تدريجيّا.[63] وعادت هذه الضيعة غداة الاستقلال إلى الدولة، فعهدت استغلالها إلى "الشركة الفلاحيّة المدنيّة بنفزاوة" التي يديرها محمد بن صالح البديوي، وذلك إلى حدّ تأميم أراضي المعمّرين في 12 ماي 1964.[64]

وتكوّنت بها في منتصف الستّينات تعاضديّة فلاحيّة للإنتاج تسمّى "تعاضديّة النهضة" وهي الوحيدة من نوعها في نفزاوة، إذ لا نجد هناك سوى تعاضديّات خدمات تحمل أسماء رمزيّة كالنهوض والازدهار (13 تعاضديّة) مهمّتها تجديد الواحة وتعصير

---

(61) جريدة **العمل**، عدد 670، 19 ديسمبر 1957.

(62) شهادة أمدّنا بها الأستاذ الطاهر الطاهري رئيس جمعيّة حماية واحات جمنة بتاريخ 19 أوت 2021.

(63) Kassah (Abdelfattah), *Les oasis tunisiennes : aménagement hydro-agricole et développement en zone aride*, Secrétariat d'Etat à a recherche scientifique et à la technologie, Tunis, 1996, p. 92.

(64) وثائق خاصّة أمدّنا بها مشكورا الأستاذ الطاهر الطاهري رئيس جمعيّة حماية واحات جمنة: رسالة مؤرخة في 27 أكتوبر 1964 من محمد بن صالح البديوي الرئيس المدير العام للشركة الفلاحيّة المدنيّة بنفزاوة، يطلب فيها من كاتب الدولة للفلاحة تمكين الشركة المذكورة من شراء ضيعة سكاست لفائدة الشركاء السابقين بوصفها كانت تشرف على استغلالها، مع التعهّد بتكوين تعاضديّة للإنتاج أو الخدمات. وكرّر نفس الطلب في رسالة ثانية مؤرّخة في 15 فيفري 1965 وموجّهة إلى وكيل كاتب الدولة للفلاحة.

طرق الاستغلال وتجميع التمور، في حين تتكفّل شركة ستيل بنقل التمور وترويجها والمساعدة على إحياء الواحات وتجويد الانتاج. وكانت تعاضديّة "النهضة" بجمنة تشغّل 120 عاملا أجيرا ولا تعتمد نظام الخماسة الذي ظلّ سائدا في تعاضديّات الخدمات، وهي أشبه في طريقة استغلالها بالضيعات النموذجيّة الموجودة بوسط البلاد وجنوبها.(65)

ظلت الدولة تشرف على استغلال ضيعة "سكاست" بواسطة ديوان الأراضي الدوليّة، وطرحت في الأثناء فكرة التفويت فيها إلى الجمنيين أصحابها الأصليين إذ قدّمت لهم وعدا بالبيع وقبضت منهم تسبقة بنصف المبلغ المطلوب لبيعها (40 ألف دينار من 80 ألف دينار) ثمّ تراجعت عن الفكرة وأجبرتهم على تحويل أموالهم إلى أسهم في شركات يشرف عليها في قابس شقيق الوالي أحمد بلّلونة وهو المحامي محمد بللونة الذي ارتقى سنة 1971 إلى منصب وزير العدل، وسمحت لهم بعد ذلك باسترجاعها من دون فوائض.(66)

قرّرت الدولة، بعد وقفة التأمّل التي تلت نهاية تجربة التعاضد سنة 1969، التفويت في مساحات شاسعة من أراضي نفزاوة (حوالي 600 هك) لفائدة شركة ستيل لتتولّى إحياءها والإشراف على تنمية الجهة، ومكّنتها ابتداء من سنة 1972 من تسويغ أربع ضيعات كبرى، اثنتان منها بجمنة:

– ضيعة سكاست (فيها حمدان 1 و2 والطقطاقة): تقع شرقي الطريق الجهويّة عدد 206 الرابطة بين قبلّي ودوز، وتبلغ مساحتها أكثر من 300 هكتار حوالي النصف منها فقط مشجّر.

– ضيعة شطّ المساعيد والصالحيّة: تقع غربي الطريق المذكورة وتبلغ مساحتها حوالي 150 هكتار.

– الطرفاية: تقع بزعفران غربي دوز، وتبلغ مساحتها 123 هك.

---

(65) Louis (André), « Aux Nefzaouas…*op. cit.,* pp. 341- 344.
(66) Krichen (Aziz), « L’affaire de jemna : question paysanne et révolution démocratique », *La Presse de Tunisie*, 31 octobre 2016.

- المساعيد: تقع جنوب غربي قبلّي، ومساحتها 33 هك.(67)

تمّ التفويت بصيغة الكراء بالدينار الرمزي لمدّة 30 سنة، وذلك بتزكية من مجلس التصرّف المحلّي ومجلس الوصاية الجهوي، وهي مجالس أحدثت بمقتضى قانون 14 جانفي 1971، الخاصّ بالتصرّف في الأراضي الاشتراكيّة.(68)

وقد اطّلعنا على محضر جلسة مجلس التصرّف لمجموعة منطقة جمنة المجتمع بتاريخ 2 مارس 1973، الذي قرّر "الإحالة النهائيّة لفائدة ديوان الأرضي الدوليّة للقطعة المسمّاة بشطّ المساعيد والتي تمسح تقريبا 150 هكتار...وذلك في مقابل ثمن رمزي قدره دينار واحد وعلى شرط أن يلتزم ديوان الأراضي الدوليّة بصورة قطعيّة بالتعهّد (بالتضامن مع الشركة التونسيّة لصناعة الحليب) بالأموال اللازمة للتمويل الذاتي وكذلك بترجيع القرض الذي سيمنح من طرف الصندوق الخاص للتنمية الفلاحيّة لفائدة مجلس التصرّف... وبناء على ذلك فإنّ المجلس يفوّض للسيّد محمد بن علي بن الحاج عمر صلاحيّة إبرام عقد الإحالة الذي سيقع إبرامه باسم المجموعة مع ديوان الأراضي الدوليّة المشتري".(69) وقد انعقد مجلس الوصاية الجهوي بقبلّي يوم 2 ديسمبر 1974، وصادق على التفويت في الأرض الاشتراكيّة الواقعة في شطّ المساعيد "لإحيائها من طرف الشركة التونسيّة لصناعة الحليب ستيل"، وصادق وزير الفلاحة حسّان بلخوجة، مؤسّس الستيل، على هذين المحضرين بتاريخ 26 جوان 1975.(70)

تزامن إفلاس ستيل مع نهاية المدّة التي نصّت عليها عقود التسويغ (1972-2002)، فحاول أهالي جمنة عبثا استرجاع أراضيهم، وكان مصير ضيعات ستيل الأربع بنفزاوة على النحو الآتي:

---

(67) Bisson, Vincent, « Tunisie post- Ben Ali : Le réveil des solidarités tribales ? Retour dans un sud communautarisé en pleine transition », *Maghreb-Machrek*, n° 212, été 2012, p.21.

(68) **الرائد الرسمي للجمهوريّة التونسيّة**، عدد 3، 12- 19 جانفي 1971.

(69) أرشيف خاص بجمعيّة حماية واحات جمنة: محضر مفاوضات مجلس التصرّف لمجموعة منطقة جمنة. يشير المحضر إلى تاريخ 1974 لكن محضر مجلس الوصاية الجهوي يحدّد تاريخ اجتماع مجلس التصرّف بيوم 2 مارس 1973، مع العلم أنّ عمليّة البيع التي أشار إليها المحضر لم تتم أصلا.

(70) **المصدر نفسه**، محضر جلسة مجلس الوصاية الجهوي.

- الجزء الأكبر من ضيعة سكاست وحمدان بجمنة (111 هك): تمّ تسويغها لفائدة عمر بالمبروك بن عامر.

- ضيعة الصالحيّة بجمنة (74 هك): تمّ تسويغها لفائدة الهادي شرف الدين.

- ضيعة الطرفاية: تمّ تسويغها لفائدة الهادي بالمبروك بن عامر شقيق عمر بن عامر.

- ضيعة قرية المساعيد: عادت إلى أهالي القرية فشرعوا في استغلالها جماعيّا بواسطة شركة "صومابرود" SOMAPROD، ويفسّر هذا الاستثناء بكون الأهالي لا يملكون وثائق ملكيّة جماعيّة للأرض بحكم تكوّن القرية حديثا في مفترق أراضي قرى مجاورة، وبالتّالي لم يقوموا بالتفويت أصلا في الأرض عن طريق مجالس التصرّف.(71) ألا يدلّ ذلك على وجود تناقض صارخ: فالذين لا يملكون حجج تصرّف جماعيّة استعادوا الأرض، أمّا أصحاب الأراضي في جمنة فلم يستفيدوا من هذا الحقّ استنادا إلى قرار غامض صاغه سبعة أعضاء ينتمون إلى مجلس تصرّف مصطنع ومحدث على القياس؟ على كلّ حال ربّما تكون هذه التجربة من الدوافع التي حفّزت الجمنيّن على استرجاع أراضيهم سنة 2011.

تمّ التفويت إذن في أراضي ستيل سنة 2002 بالمراكنة لفائدة شركات الإحياء والتنمية، التي يملكها في العادة رجال متنفّذون لهم علاقة وطيدة بالنظام السابق: شركة الهادي شرف الدين، شقيق الزيتوني شرف الدين المتفقد العام للحرس الوطني في نهاية فترة بن علي، وشركة "الأمل" التابعة للمقاول والملاّك الكبير عمر بن عامر، وشركة "النخيل" لشقيقه عبد الله بن عامر. وكانت معاليم الكراء رمزيّة جدّا تدلّ على وجود فساد حقيقي ملازم لمثل هذه الصفقات. وقد أمكننا الإطلاع على نسخة من العقد المبرم بين عادل بن عمر بن عامر مدير شركة الإحياء والتنمية الفلاحيّة "الأمل" من جهة، ووزارة أملاك الدولة والشؤون العقاريّة من جهة ثانية، والمتعلّق بكراء الأرض الدوليّة المعروفة باسم "حميدان" وجزء من "سكاست"، ومساحتها 111 هكتار و14 آر، والكائنة بجمنة

(71) Bisson, Vincent, « Tunisie post- Ben Ali : Le réveil des solidarités tribales ?...*op. cit.*, p. 21.

من معتمديّة قبلّي الجنوبيّة ولاية قبلّي، وذلك لمدّة 15 سنة تبدأ من 2 مارس 2002 وتنتهي في 1 مارس 2017.(72) وتبلغ قيمة الكراء السنوي مقدار 333 قنطارا و13 كغ من القمح الصلب خلال السنوات الخمس الأولى للعقد، وقد حدّد الثمن الجملي لهذا المقدار بالنسبة للسنة الأولى بقيمة تسعة آلاف وسبعمائة وأربعة وثلاثين دينارا وتسعة وخمسن مليما (9.734.059 دينارا)، وهو كما نلاحظ مبلغ رمزيّ وتافه (ما يعادل 811 دينار شهريّا وحوالي 26 د. يوميّا) لا يعكس القيمة الحقيقيّة لهذه الأرض المنتجة لدقلة النور.(73)

أمّا بالنسبة إلى عمّال شركة ستيل، وبناء على مقرّرات الجلسة الوزاريّة المنعقدة بتاريخ 20 نوفمبر 2000 حول إعادة هيكلة الشركة، تمّ منحهم حقّ الاختيار بين ثلاثة حلول: الحصول على مقسم، التسريح بمقابل، أو البقاء مع شركات الإحياء. وتمّ تنفيذ هذا القرار خلال جلسة صلحيّة التأمت بمقرّ تفقديّة الشغل والمصالحة بقبلّي تحت إشراف الاتّحاد الجهوي للشغل بقبلّي، وذلك يوم 7 جوان 2001. اختار أغلب العمّال (96 عاملا) الحصول على مقاسم فلاحيّة في أراضي ستيل لا تتجاوز مساحة القطعة هكتارا واحدا، واختار البعض الآخر مواصلة العمل مع شركة صوداد وريثة ستيل إلى حدّ انتقالهم إلى العمل مع شركات الإحياء بصفة عملة قارّين، أو تمتيعهم بمقاسم فلاحيّة إذا رغبوا في ذلك. (74) ويبدو أنّ عدد العمّال المستفيدين من توزيع المقاسم تزايد بسرعة، إذ

---

(72) وثائق خاصّة تحصّلنا عليها عن طريق الأستاذ الطاهر الطاهري رئيس جمعيّة حماية واحات جمنة: عقد كراء أرض دوليّة فلاحيّة لفائدة شركة الإحياء والتنمية الفلاحيّة "الأمل" بمعتمديّة قبلّي الجنوبيّة ولاية قبلّي بتاريخ 12 مارس 2002. ويتكوّن هذا العقد من 25 فصلا.

(73) ورد في الأمر عدد 117 لسنة 1988 المؤرّخ في 18 جوان 1988، والصادر بالرائد الرسمي عدد 45 بتاريخ 1 جويلية 1988، والمتعلّق بضبط شروط إحياء الأراضي الدوليّة الفلاحيّة من طرف شركات الإحياء والتنمية الفلاحيّة، ما يلي: "يقدّر معلوم التسويغ بالرجوع إلى سعر القمح الصلب، مع اعتبار التسويغ ومردوديّة المشروع وطاقاتها الفلاحيّة ومبلغ الاستثمارات المزمع إنجازها، ومدى تحمّل الشركة عند الاقتضاء لبعض عناصر خصوم التعاضديّات المنحلّة".

(74) وثائق خاصّة تحصّلنا عليها عن طريق الأستاذ الطاهر الطاهري رئيس جمعيّة حماية واحات جمنة: محضر اتّفاق يحمل إمضاء المتفقّد الجهوي للشغل بقبلّي منير بن سليمان.

تشير بعض المراجع إلى توزيع 134 قطعة مساحتها حوالي 136 هك موزّعة على أراضي ستيل القديمة (سكاست والصالحيّة وشطّ المساعيد).(75)

استمرّ استغلال شركات الإحياء لأراضي نفزاوة إلى حدّ بداية جانفي 2011، حيث استغلّ أهالي جمنة اللحظة الثوريّة التي عقبت فرار الرئيس بن علي، فقاموا ابتداء من 12 جانفي باسترجاع أراضيهم بالقوّة، وشرعوا في استغلالها بصفة جماعيّة ومباشرة لفائدة المجموعة عن طريق الرابطة المحليّة لحماية الثورة، ثمّ عن طريق جمعيّة حماية واحات جمنة التي تكوّنت سنة 2012، وذلك على أساس مبدأ وحدة الأرض والتسيير الجماعي والانتفاع العام.(76) دخلت الجمعيّة في مواجهة قانونيّة شاقّة مع أجهزة الدولة التي تدّعي ملكيّتها للأرض، واحتدّت هذه المواجهة خصوصا ابتداء من سنة 2016، ولكنّها منحت إشعاعا محليّا ودوليّا كبيرا لهذه التجربة الرائدة في مجال الاقتصاد الاجتماعي التضامني، إذ تمّ توظيف مداخيل الأراضي، التي تزايدت بشكل كبير، في مشاريع تنمويّة لفائدة القرية وحدّى لفائدة بعض القرى المجاورة.

تتصرّف جمعيّة حماية واحات جمنة حاليا في حوالي 205 هكتارا من بقايا هنشير المعمّر (ستيل) تضمّ: 111 هكتارا في سكاست التي استرجعت من المتسوّغ عمر بالمبروك وأبنائه، و74 هكتار بالصالحيّة التي كانت بيد الهادي شرف الدين، إضافة إلى 20 هكتارا تمّ استصلاحها من قبل الجمعيّة. أمّا ضيعة الطرفاية، فقد استعادها أهالي زعفران غداة الثورة، ثمّ عادت سنة 2016 إلى أملاك الدولة التي قامت بتسويغها من جديد للمستثمر السّابق عبد الله بن عامر.(77)

---

(75) Bisson, Vincent, « Tunisie post- Ben Ali : Le réveil des solidarités tribales ?...*op. cit.*, p. 21.

(76) الكنيس (علي)، "جمنة: الصراع حول الأرض. الدولة في مواجهة المجتمع المحلّي"، في: **سوسيولوجيا الفعل الجماعي في تونس منذ 14 جانفي 2011**، الكرّاس عدد 2 للمنتدى التونسي للحقوق الاقتصاديّة والاجتماعيّة، جويلية 2019، ص. 233.

(77) شهادة خاصّة أمدّنا بها الأستاذ الطاهر الطاهري رئيس جمعيّة حماية واحات جمنة.

الخاتمة:

يستخلص من جملة ما تقدّم أنّ ستيل تعكس سياسة الدولة في المجال الاقتصادي بما فيها من نجاحات وإخفاقات وتحوّلات، إذ تكوّنت في بداية الستّينات في إطار سياسة التونسة والتحديث الاقتصادي والاجتماعي التي تبنّتها الدولة التونسيّة الناشئة غداة الاستقلال. ومنحت امتيازات عديدة لتحقيق مشاريع الإحياء الفلاحي وتصدير التمور في ظلّ محدوديّة الرأسمال الخاص وإشراف الدولة على تمويل المشاريع الكبرى ورعايتها. ولكنّ هذه الامتيازات جعلت منها شركة عائليّة ضخمة تحت حماية الدولة، وذلك على الرغم من الدور التنموي الإيجابي الذي قامت به في المجال الاقتصادي والاجتماعي.

وعندما شرعت الدولة التونسيّة في تحرير الاقتصاد منذ مطلع السبعينات، فقدت ستيل تدريجيّا امتياز احتكار تصدير التمور، مقابل حصولها على امتيازات جديدة تمثّلت في تمكينها من أراضي جديدة بجهة نفزاوة بعد أن كانت تنشط في واحات الجريد فقط. وبدأت صعوبات هذه الشركة منذ سنة 1987 ارتباطا ببداية تطبيق سياسة الخوصصة والإصلاح الهيكلي للاقتصاد بأمر من الدوائر الماليّة العالميّة، فتراجعت الدولة عن رعايتها وتركتها عرضة لجشع المضاربين الخواص لاسيّما المقرّبين من العائلة الحاكمة، فانهارت وأفلست، ولم يبق من ضيعاتها بالواحات التونسيّة، ومنها واحة جمنة، إلّا اسمها.

فوزي السباعي
كليّة الآداب والعلوم الإنسانيّة بصفاقس